مبادئ الإدراك في منهج الفيلسوف الإلهيّ، السّيّد حيدر الآمليّ

الكشفُ، والتّفكّرُ، والتّعقّل

اقتباس وإعداد: هيئة التّحرير

نقرأ في ما يلي مقاربةَ الحكيم الإلهيّ، والعارف الرّبّانيّ، السّيّد حيدر الآمليّ، لواحدةٍ من أبرز المقولات الّتي شغلت الفلاسفة والمُتكلّمين والفُقهاء المُسلمين منذ القرن الرّابع الهجريّ، وهي مبادئ الإدراك المؤسِّسة للمعرفة البشريّة.

فلئن كانت هذه المَقولة قد أخذت نصيبَها الوافر من المعاينة والتّنظير والاجتهاد، على امتداد قرونٍ خَلَت، إلّا أنّها لم تزل تكتسب حيويّتها المعرفيّة إلى يومنا هذا. ولعلّ الخاصّيّة المنهجيّة الّتي دأب عليها السّيّد الآمليّ في هذا الميدان، هي تلك المُتمثّلة بسَعيه إلى تأصيل نظريّة معرفة تقيمُ مبادئ الإدراك على ثلاث مرجعيّات معرفيّة متّصلة ومتكاملة فيما بينها، وهي: الكشف، والتّفكُّر، والتّعقّل. وهي ثلاثيّةٌ تدور مَدار الكلام الإلهيّ لتطوي في أكنافها ما أنجزته علومُ العقل والنّقل والعرفان في فضاء التّعرّف على مقاصد الوحي وحقائق الوجود.

نشير إلى أنّ هذا النّصّ الّذي نقدّمه إلى القارئ العزيز، مُقتطفٌ بتصرّف من تفسير سورة الرّعد المباركة، في كتاب السّيّد الآمليّ: «تفسير المحيط الأعظم والبَحر الخِضَمّ».

«شعائر»

قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ يُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لَعَلَّكُم بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ۝٢ وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رَوَٰسِىَ وَأَنْهَٰرًا وَمِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ يُغْشِى ٱلَّيْلَ ٱلنَّهَارَ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ۝٣ وَفِى ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ الرعد:٢-٤.

***

مبادئُ الإدراك ثلاثة، هي: الكشفُ، والتّفكّرُ، والتّعقّل. فذلك تصريحٌ بمَطلوبنا، وهو أنّ الموجوداتِ كلَّها آياتُ الله الّتي هي في الكتاب الآفاقيّ. ومع ذلك فيه رعايةُ التّرتيب المذكور من الإدراكات. لأنّ **المرتبة الأولى** الّتي هي مرتبةُ أرباب اليقين والكشف والشّهود، ذكرَها في الأولى [أي في الآية الأولى الواردة أعلاها، وهي الثّانية من سورة الرّعد] وخصّصها بالعُلويّات كالعرش، والكرسيّ، والأفلاك، والأجرام، وما يتعلّق بها من الشّمس والقمر وجريانهما، وقيّد المجموع باللّقاء والرّؤية والكشف والمشاهدة، لقوله: ﴿..بِلِقَآءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ الرعد:٢.

ومعلومٌ أنّ اليقين - وخصوصاً عين اليقين أو حقّ اليقين - هو نهايةُ المراتب في الكشف والشّهود، لقوله تعالى في حقّ إبراهيم عليه السّلام: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِىٓ إِبْرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلْمُوقِنِينَ﴾ الأنعام:٧٥.

> **جميعُ الموجودات هي آياتُ الله تعالى في الكتاب الآفاقيّ.**

ولقول أمير المؤمنين عليه السلام، حيث كان في هذا المقام: «**لَوْ كُشِفَ الغِطاءُ ما ازْدَدْتُ يَقيناً**».

* **والمرتبة الثّانية**، مرتبةُ أرباب الفكر والمُتوسّطين من أهل السّلوك، ذكرَها في الوسط [الآية الثّالثة من سورة الرّعد] وخصّصها بالأرض، وما يتعلّق من الموجودات المُركّبة كالجبال، والبحار، والأنهار، والأشجار، واختلاف اللّيل والنّهار، لقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى مَدَّ ٱلْأَرْضَ..﴾ الرّعد:٣.

وعِلّةُ خصوصيّةِ الفكر بأرباب الأوساط دون أهل الكتاب [المقصود هنا أهلُ الكتاب الآفاقيّ، وهم أصحاب الكشف] لأنّ الفكرَ ليس بمذمومٍ في البداية والوسط كما هو في الأخير والنّهاية،

حيث إنّ طرْحَ الأفكار وإسقاطَ تصرّف العقول واجبٌ في النّهاية، كما قال النّبيّ ﷺ: «**لا تَتَفَكَّروا في ذاتِ الله، بَلْ تَفَكَّروا في آلاءِ الله**»، وكما قال [أمير المؤمنين] عليه السّلام: «**عَرفتُ اللهَ بِتَرْكِ الأَفْكار**»، وما ذاك إلّا لأنّه كان عارفاً بأنّ الفكر معزولٌ عن تلك الحَضرة، مطروح على [أعتاب] بعض الأبواب.

والمرتبة الثّالثة، الّتي هي مرتبةُ المُبْتَدئين وأرباب التّعقّل الصِّرف، ووظيفةُ العوامّ وأهلِ الظّاهر، فقد ذكرَها في الأخير [الآية الرّابعة من سورة الرّعد] لأنّ هؤلاء – بالنّسبة إلى هذا التّرتيب – كالقِشْرةِ بالنّسبة إلى اللّبّ، ولبّ اللّبّ، لقوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ﴾ الرّوم:٧.

> **اليقين، هو نهايةُ المراتب في عالَم الكَشف والشّهود.**

وهذا ترتيبٌ من العلوّ إلى السُّفل، ومن الأشرف إلى الدّون، وهذا مستحسَنٌ عند الأكثر، بل الوجودُ ترتيبُه على هذا النّسَق، ومِن هذا قال تعالى: ﴿ .. فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴾ النّساء:٧٨.

والتَّفَقُّهُ هو التّفكّرُ في العلوم والحقائق المستخرَجة من الآيات والكلمات، والّذي أُوردَ من لسانهم في القيامة أيضا دالٌّ على ذلك، وهو قولهم: ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ الملك:١٠.

ومعلومٌ أنّهم بحسب الظّاهر كانوا يسمعون ويعقلون، لكن من حيث الباطن الّذي هو الفكر والتّصرّف في المعاني، كانوا غافلين عنه محجوبين عن إدراكه، كما قال تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ محمّد:٢٤.

وقال: ﴿ وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ ﴾ يوسف:١٠٥.

وهذه الآية من جملة البراهين القاطعة على دعوانا بأنّ السّماوات والأرض، وما بينهما، آياتُ الله وكلماته، وأمثال ذلك كثيرة في القرآن، مثل قوله سبحانه: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّلْعَٰلِمِينَ ﴿٢٢﴾ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ الرّوم:٢٢-٢٣. "..."

نسبةُ المراتب، بعضها إلى بعض

الطّائفةُ الّتي هي في طَور إدراكات المحسوسات، فإنّ أهلَها محرومون من إدراكات العقول، كالبهائم بالنّسبة إلى الإنسان، والطائفة الّتي هي في طَور إدراكات المعقولات، فأهلها محرومون من إدراكات أهل الشّهود، وأربابُ الذّوقِ وأربابُ الشّهود [بالنّسبة] إلى أهل الولاية كذلك، وأهلُ الولاية بالنّسبة إلى النّبوّة كذلك، وأهل النّبوّة بالنّسبة إلى الرّسالة كذلك، ﴿ .. وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ يوسف:٧٦. لأنّ الأعلى منهم دائماً جامعٌ للأدنى من غير العكس، حتّى الأخير، فإنّه جامعٌ للكلّ.

وقد عرفتَ هذا أيضاً [والكلام للآمليّ] في بحث الرّسالة والنّبوّة والولاية، وخصوصيّة مَشرب كلّ واحدٍ منهم بنفسه دون الغير. فإنّ مشرب الولاية ليس مشربَ النُّبوّة، ولا مَشرب النُّبوّة مَشرب الرّسالة، وكذلك جميع المراتب والأطوار المُشتملة على الإدراكات والمشارب المتناهية بحسب الكلّيّات غير المتناهية بحسب الجزئيّات، لقوله تعالى: ﴿ .. يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ .. ﴾ الرّعد:٤. فإنّ هذا إشارةٌ إلى كَثرة المشارب مع أنّها في الحقيقة واحدة، لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَمْرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٌ .. ﴾ القمر:٥٠.

> **التَّفَقُّهُ، هو التّفكُّرُ في الحقائق المستخرَجة من الآيات القرآنيّة.**

ولهذا يكون الوليُّ دائماً تابعاً للنّبيّ، والنّبيُّ تابعاً للرّسول، لأنّه ليسَ فوقَ إدراك الرّسالة مدرَك، (إذ الرّسالةُ هي الغاية)، ﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ العنكبوت:٤٣.

الكبائرُ والصّغائر

ماهيّاتها، وخصائصُها في القرآن الكريم والسُّنّة المُطهّرة

الفقيه المحقّق الشّيخ ضياء الدّين العراقيّ قدس سره

«البحثُ عن الكبائر، وتحديدُها، وَحَصْرُها بسَبع أو سبعين، هو بحثٌ كلاميّ قبلَ أن يكون بحثاً فقهيّاً وتفسيريّاً. فقد اختلف المتكلّمون في وجود صغائر بالذّات ممتازة عن الكبائر. وهل يحسن في التّكليف الزّجرُ عن سيّئات لا عقابَ عليها، حسبما يدّعيه القائلُ بوجود صغائر هي مغفورة، استناداً إلى ظاهر قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ النّساء: ٣١».

ألا يكون ذلك إغراءً بارتكاب مُحرّمات نهى الله عنها، فما موقعُ النّهي، وما فائدةُ التّحريم؟

أسئلة كثيرة تدور مدارَ هذه القضيّة، وقد اخترنا هذا البحث – المختصَر – من كتاب (شرح تبصرة المُتعلّمين – كتاب القضاء) للفقيه المحقّق الشّيخ ضياء الدّين العراقيّ.

«شعائر»

* قال الشّيخ المفيد: «ليس في الذّنوب صغيرةٌ في نفسه، وإنّما يكون فيه بالإضافة إلى غيره. وهو مذهبُ أهل الإمامة والإرجاء. وبنو نوبخت يخالفون فيه، ويذهبون في خلافه إلى مذهب أهل الوعيد والاعتزال».

* وقال الشّيخ الطّوسيّ: «والمعاصي وإنْ كانت كلّها عندنا كبائر، من حيث كانت معصيةً لله تعالى. فإنّا نقول: إنّ بعضها أكبر من بعض، ففيها، إذاً، كبيرٌ بالإضافة إلى ما هو أصغر منه. وقال ابنُ عبّاس : كلّ ما نهى الله عنه فهو كبير».

* وقال الشّيخ الطّوسيّ في (العُدّة): «وعلى أصولنا، إنّ كلّ خطأ وقبيحٍ، كبيرٌ».

* وقال الطّبرسيّ: «وإلى هذا ذهبَ أصحابُنا، فإنّهم قالوا: المعاصي كلّها كبيرةٌ من حيث كانت قبائح. لكنّ بعضَها أكبرُ من بعض، وليس في الذّنوب صغيرة. وإنّما يكون صغيراً بالإضافة إلى ما هو أكبر منه، ويستحقّ العقابَ عليه أكثر».

* وقال ابن إدريس – بعد نقل كلام الشّيخ في (المبسوط) بضرورة اجتناب الشّاهد [أمام القاضي] للكبائر، وأن لا يكون غالب أحواله مُرتكباً للصّغائر: «وهذا القول لم يذهب إليه – رحمه الله – إلّا في هذا الكتاب، أعني (المبسوط)، ولا ذهبَ إليه أحدٌ من أصحابنا، لأنّه لا صغائرَ عندنا في المعاصي إلّا بالإضافة إلى غيرها».

* وقال الشّيخ بهاء الدّين العامليّ: «لا يخفى أنّ كلام الشّيخ الطّبرسيّ مُشعِرٌ بأنّ القول: بأنّ الذّنوب كلّها كبائر، متّفقٌ عليه بين علماء الإماميّة، وكفى بالشّيخ ناقلاً...».

***

وبعد، فإنّ الخطيئة إنّما تكون معصيةً باعتبارها مُخالفةً لأمره تعالى، وخروجاً عن طاعته الواجبة. ومن ثمَّ فإنّ الخطيئة لا يُنظَر إلى كبر حجمِها، بل إلى عِظَم مَن خالفتَه فيها. فقد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وآله: «..**لا تَنْظُرْ إلى صِغَرِ الخَطيئَة، وَلَكِن انْظُرْ إلى مَنْ عَصَيْتَ**».

وعن أمير المؤمنين عليه السلام: «**أشَدُّ الذُّنوبِ عِنْدَ الله، ذَنْبٌ اسْتَهانَ به راكِبُهُ**». وأيضاً من كلامه صلوات الله عليه: «**لا تَنْظروا إلى صِغَرِ الذَّنْبِ، وَلَكِن انْظُروا إلى ما (مَن) اجْتَرَأْتُم** [عليه]».

إذاً، فالجُرأة على الله تعالى هي العظيمة، ولا وقعَ لصِغَر الذّنب بالقياس إلى غيره من الذّنوب.

وهذا هو مقصودُ الشّيخ في كلامه المُتقدّم: «وعلى أصولنا: كلّ خطأ وقبيحٍ، كبيرٌ»، نظراً لأنّ المناط في عظَم الخطيئة هو الجرأةُ على المَولى تعالى، وكفرانُ نِعَمِه، والأخذ بضدّ مطلوبه. الأمر الّذي يوجَد في كلّ خطيئة، سواء كانت كبيرةً أم صغيرةً بالقياس إلى غيرها.

فقد رُوي عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام: «**الذُّنُوبُ كُلُّهَا شَدِيدَةٌ، وأَشَدُّهَا مَا نَبَتَ عَلَيْهِ اللَّحْمُ والدَّمُ، لأَنَّه إِمَّا مَرْحُومٌ وإِمَّا مُعَذَّبٌ، والْجَنَّةُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا طَيِّبٌ**».

ورُوي عن الإمام الصّادق عليه السّلام بشأن الاستغفار في قنوت الوتر: «**وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ**، ثمّ قال عليه السّلام: **وَكُلُّ ذَنْبٍ عَظِيمٌ**».

> المَعاصي كُلُّها كَبيرَةٌ، لكنَّ بَعْضَها أَكْبَرُ مِنْ بَعْض، وَلَيْسَ في الذُّنوبِ صَغيرَةٌ.

نعم، تختلف الذّنوب حَجماً حسب اختلاف المفاسد المُترتّبة عليها، كثرةً وقلّةً، الأمر الذي لا يمسُّ جانبَ الاجتراء على الله عزّ وجلّ، وهو كبيرٌ، لا محالةَ، مُطلقاً. قال تعالى: ﴿..قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ..﴾ البقرة:٢١٧.

صغائرُ الذّنوب، عينُ كبائرها

على أنّ الاستصغار بالذّنب كبيرةٌ موبقة، لأنّه استهانةٌ بمقام إطاعة المولى الجليل.

قال رسولُ الله صلى الله عليه وآله: «**وَالذَّنْبُ الّذي لا يُغْفَرُ، قَوْلُ الرَّجُلِ: لَا أُؤاخَذُ بِهَذا الذَّنْب، اسْتِصغاراً لَهُ**».

وقال الإمام الباقر عليه السلام: «**لَا تَسْتَصْغِرَنّ سَيِّئَةً تَعْمَلُ بِها. فَإِنَّكَ تَراها حَيْثُ يَسُوؤُكَ (تَسوؤك)**».

وفي حديث المَناهي، قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**لَا تُحَقِّروا شَيْئاً مِنَ الشَّرِّ وَإِنْ صَغُرَ فِي أَعْيُنِكُم، ولَا تَسْتَكْثِروا شَيْئاً مِنَ الخَيْرِ وإِنْ كَثُرَ فِي أَعْيُنِكُمْ. فَإِنَّه لا كَبيرَ مَعَ الاسْتِغْفار، وَلا صَغيرَ مَعَ الإِصْرار**».

والمرادُ من الإصرار هو مجرّدُ تَرْكِ التّوبة عَقيبَ الارتكاب. كما ورد في تفسير قوله تعالى ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا۟ فَٰحِشَةً أَوْ ظَلَمُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا۟ ٱللَّهَ فَٱسْتَغْفَرُوا۟ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا۟ عَلَىٰ مَا فَعَلُوا۟ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران:١٣٥.

وعن أبي جعفر الباقر عليه السلام: «**الإصْرارُ هو أنْ يُذْنِبَ الذَّنْبَ فَلا يَسْتَغْفِرَ الله، ولا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ بِتَوْبَةٍ، فَذَلِكَ الإِصْرارُ**».

إذاً، فكلّ ذنبٍ مهما كان صغيراً في نظر مُرتكبه، فإذا ترك التّوبة ولم يندم على خطئه، ولم يستغفر اللهَ عليه، فهو كبيرٌ، كما أنّه لا كبيرةَ مُوبقة مع تعقُّب النّدم والاستغفار.

***

ثمّ إنّ أصول مذهبنا ترفض إمكان وجود سيّئة مغفورةٍ من غير توبةٍ ولا استغفار، وإن كلّ محاولةٍ في تفسير الآية ٣١ من سورة النّساء: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا۟ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا﴾ بذلك، هي مُحاولةٌ فاشلةٌ ومُتنافيةٌ مع حكمتِه تعالى في التّكليف.

إذ لولا كونُها سيّئةً في ذاتها، ومُشتملةً على قُبحٍ واقعيٍّ ثابت، لَما نهى اللهُ عنها ولا حَرّمها، فكيف يُعلَّق تحريمُها على ارتكابِ الكبائر، إنّها على هذا التّقدير غير مُحرّمة، فلا مانعَ شرعيّاً من ارتكابها في هذا الظّرف، وإنّما المانع يختصُّ بصورة ارتكاب الكبائر أيضاً. وهذا غيرُ معقولٍ على أصول مذهبنا في وجود مصالح ومفاسد واقعيّة ثابتة كامنة وراء الأوامر والنّواهي الشّرعيّة. وأمّا لو فُرض بقاؤها على مفاسدها في هذا الظّرف أيضاً، ومع ذلك رخّصَ [الشّارعُ] في فعلها، ورفعَ العقاب عن مُرتكبِها تفضُّلاً، فهذا إغراءٌ بفعل القبيح الواقعيّ من غير ما سببٍ معقول.

> المَناطُ في فَداحَةِ الخَطيئَة، هو جانبُ الجُرأة على المَولى تعالى، سواء عُدّت المعصيةُ كبيرةً أو صغيرة.

... إلّا اللَّمَم

أمّا الآية الكريمة فإنّ لها تفسيراً وجيهاً غير ما زعموه، فإنّها تعرضت لجانب ضَعفِ هذا الإنسان تجاه مُتطلّبات حياته المادّيّة، ولذائذ تبتغيها شهواتُه النّفسيّةُ المُتراكمة ﴿..وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ النّساء:٢٨. ومن ثمَّ فإنّه غيرُ معصومٍ عن الخَطأ والزّلل في حياته مهما كان جادّاً في تربية نفسه وتهذيبها، فإنّ نفسه قد تغلبُه أحياناً، فيرتكب خطايا خارج إرادته العقليّة.

إنّ الإسلامَ - بما فيه من حدود وتكاليف - يدعو إلى الرّفعة والسُّمو والطُّهر والنّظافة، لكنّه لا يتغافلُ عن ضَعفِ الإنسان وقصوره، ولا يتجاهل فطرتَه وحدودَها ودوافعَها، ومُختلفَ دروب حياته ومُنحنياته الكثيرة، ومن ثمَّ وضع برامجَه على أساسٍ من السَّماح واليُسر والسّعة، فكان التّوازنُ العادلُ بين التّكليف والطّاقة، وبين الدّوافع والزّواجر، وبين التّرغيب والتّرهيب، وبين التّهديد بالعقاب والتّطميع في الثّواب. الأمر الذي تتجسّد فيه حكمتُه، سبحانه وتعالى، في الأمر بالطّاعة، والإطماع في العفو والمغفرة.

> «الإصْرارُ هُوَ أنْ يُذْنِبَ الذَّنْبَ فَلا يَسْتَغْفِرَ اللهَ، وَلا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ بِتَوْبَةٍ..».
>
> الإمام الباقر عليه السّلام.

إذاً، فمعنى الآية الكريمة: «إنّكم أيّها المؤمنون، إذا ما ثَبتّم على التزامِكُم بالدّين، واجتَنبتم محرّماتٍ وفواحشَ نُهيتم عنها، فإنّ ما يفرطُ منكم من الخطايا بين آونةٍ وأخرى، هي مسموحةٌ مغفورةٌ لكم».

وإلى هذا المعنى أيضاً يُشير قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ..﴾ النّجم:٣٢، حيث الالتزام الدّينيّ هو الذي يزجرُهم، ويدعوهم إلى النّدَم والاستغفار إثرَ ما فرطَ منهم من خطأ. وبذلك جاء التّصريحُ في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران:١٣٥.

* قوله تعالى: ﴿..ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا..﴾ تفسيرٌ لِلَّمَم، على ما جاء في حديث إسحاق بن عمّار عن الإمام الصّادق عليه السّلام: «**اللَّمَمُ: الرَّجُل يُلِمُّ بالذَّنْبِ فَيَسْتَغْفِرُ اللهَ**»، كأنّه لم يُرد إيقاعَه، وإنّما وقع منه وقوعاً على خلاف طبعِه، ورغم خُلُقه في الالتزام الدّينيّ، وفوراً يندمُ على ما فرطَ منه، ويتوبُ إلى الله تعالى. وفي حديثٍ آخر قال عليه السّلام: «**اللَّمَّامُ: الْعَبْدُ الَّذِي يُلِمُّ الذَّنْبَ بَعْدَ الذَّنْبِ، لَيْسَ مِنْ سَلِيقَتِه، أَيْ مِنْ طَبِيعَتِه**». وقال عليه السّلام: «**مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا ولَه ذَنْبٌ يَهْجُرُهُ زَمَاناً، ثُمَّ يُلِمُّ بِه..**».

> «اللَّمَّامُ: الْعَبْدُ الَّذي يُلِمُّ الذَّنْبَ بَعْدَ الذَّنْبِ، لَيْسَ مِنْ سَلِيقَتِه..».
>
> الإمام الصّادق عليه السّلام.

* وقولُه تعالى: ﴿..وَلَمْ يُصِرُّوا..﴾: تقدّم تفسيرُ الإمام الباقر عليه السّلام ذلك بالمبادرة إلى الاستغفار: «**الإصْرارُ هو أنْ يُذْنِبَ الذَّنْبَ فَلا يَسْتَغْفِرَ اللهَ، ولا يُحَدِّثَ نَفْسَهُ بِتَوْبَةٍ، فَذَلِكَ الإصْرارُ**». وممّا يؤكّد أنْ لا صغيرةَ في المعاصي، وأنّها كلُّها كبائر، عدمُ وجود تحديدٍ ضابطٍ للكبيرة يفصلُها عن الصّغيرة، واستحالةُ حَصْرِها في عددٍ محدّد، الأمر الذي تَحَيّرَ فيه القائلُ بالصّغائر، ومن ثمَّ ذهبَ بعضُهم إلى أنّ حكمة الباري تعالى هي التي اقتضتْ إخفاءَ صغائر السّيّئات، وعدم تمييزِها عن الكبائر، لئلّا يلزم إغراءُ العبادِ إلى ارتكاب المحرّمات.

الدُّنيا أولى بالإضرار

عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ فِي طَلَبِ الدُّنْيَا إِضْرَارًا بِالْآخِرَةِ، وَفِي طَلَبِ الْآخِرَةِ إِضْرَارًا بِالدُّنْيَا، فَأَضِرُّوا بِالدُّنْيَا فَإِنَّهَا أَوْلَى بِالْإِضْرَارِ.

الرواية موثّقة سنداً. الشّيخ هَادِي النَّجَفِي. مَوسُوعَة أَحَادِيث أَهْل البَيْت عَلَيْهِم السَّلَام ٣/٤٥٦